# عندما تصبح النقود غير قادرة على السفر

علاقات المراسلة المصرفية، التي تيسر التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي حول العالم، تتعرض للضغوط في بعض البلدان

**أندرياس أدريانو**

تعتمد أنغولا، وهي ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، على الواردات للحفاظ على نشاطها الاقتصادي. وهي من كبار مصدري النفط والألماس وخام الحديد، لكنها تستورد الأغذية، والأدوية، ومواد البناء والمركبات وقطع غيارها، والسلع الرأسمالية. غير أن كثيرا من القطاعات التي تعتمد على الواردات، مثل قطاع البناء، مهددة بالتوقف عن العمل لأن المستوردين غالبا ما يتعذر عليهم أداء المدفوعات للموردين الدوليين؟ ولكن لماذا؟ لأن أنغولا تعرضت لممارسات تخفيف المخاطر — وهو مصطلح يصف مشكلة متعددة الأوجه ومعقدة تتعرض لها الاقتصادات النامية الصغيرة، ولا تقتصر عليها، التي باتت روابطها مع الشبكة المالية العالمية مهددة بالخطر.

تخيل مثلا لو أن إحدى شركات الطيران الدولية مثل إير فرانس أو أمريكان إيرلاينز أو لوفتهانزا أو يونايتد توقفت فجأة عن خدمة بلد لا توجد فيه شركة طيران وطنية وتعتمد على هذه الشركات لربطها ببقية العالم. عندئذ سيعاني الناس والاقتصاد: فسوف تعمد الشركات التي لا تزال تشغل رحلات إلى هذا البلد إلى رفع أسعارها، مما يزيد من تكلفة الاستيراد والتصدير كما سترفع تكلفة السفر بالنسبة للمواطنين. وسيؤدي انخفاض عدد الرحلات المباشرة وارتفاع الأسعار إلى تثبيط السياحة.

وتسافر النقود حول العالم إلى حد ما بنفس الطريقة التي يسافر بها الناس، وعبر عدد من نفس المراكز في مختلف المدن. فالمسافر من لواندا في أنغولا إلى سان خوسيه في كوستاريكا يمكنه السفر جوا إلى أوروبا ثم إلى أحد مطارات الولايات المتحدة ثم إلى سان خوسيه (أو إلى ساو باولو ثم بنما سيتي ثم سان خوسيه). كذلك التحويل البرقي بين بلدين يمكن أن يتنقل حول العالم ويتوقف في عدد من المحطات، مسافرا عبر شبكات البنوك العالمية الكبيرة — مثل بنك أوف أمريكا ميريل لينش أو سيتي بنك أو دويتشه بنك أو ستاندرد تشارترد وغيرها الكثير.

الصورة: ISTOCK/LEOPATRIZ; ISTOCK/NY5444

وتحدث ممارسات تخفيف المخاطر عندما تتوقف البنوك العالمية عن توفير خدمات الدفع الدولية مثل التحويلات البرقية، وتسويات بطاقات الائتمان، وحتى العملة الأجنبية الصعبة إلى البنوك المحلية في بلد ما. وفي عالم نظم الدفع، يطلق على هذه الخدمات اسم المراسلة المصرفية. وبدونها، يفقد البنك وبالتالي عملاؤه، أي الأشخاص والشركات في ذلك البلد، إمكانية النفاذ إلى الشبكة المالية العالمية.

وفي ظل اقتصاد عالمي شديد التكامل، ليس من الصعب رؤية عواقب عدم قدرة النقود على السفر على البلدان النامية. ولنتخيل أن بلدا يعتمد بشدة على السياحة، كما في منطقة الكاريبي، وفجأة أصبحت الفنادق غير قادرة على تسوية مدفوعات نزلائها ببطاقات الائتمان، أو لم تتمكن شركات الطيران من سداد مدفوعات الوقود. في واقع الأمر، لا تزال بلدان الكاريبي من بين أكثر البلدان المتضررة من خسارة علاقات المراسلة المصرفية.

ووفقا لمسح أجرته رابطة البنوك الكاريبية في أوائل العام الجاري، تعرض ٢١ بنكا من بين ٢٣ بنكا في ١٢ بلدا لخسارة واحدة على الأقل في علاقات المراسلة المصرفية. وكانت ثمانية منها تعمل مع مزود واحد للخدمة. وتمكن أغلبها من إيجاد ترتيبات بديلة. كذلك فقدت بلدان في إفريقيا، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وجزر المحيط الهادئ بعض علاقات المراسلة المصرفية، كما في حالة البنك المركزي في بليز. وفي أنغولا، أدت قلة الدولارات الأمريكية المتاحة إلى إعاقة النشاط التجاري. وحتى اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل الفلبين والمكسيك تأثرت أيضا في نفس السياق. وخلص مسح للبلدان العربية إلى أن ٣٩٪ من البنوك البالغ عددها ٢١٦ بنكا تعرضت لتراجع «ملحوظ» في مقياس علاقات المراسلة المصرفية.

## العوامل الدافعة

يتعين على البنوك بموجب القانون السعي لمنع أداء أي مدفوعات عابرة للحدود تبدو ذات طابع روتيني وتخفي من ورائها عائدات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وأعمال الفساد. وفي معظم البلدان، ولا سيما الولايات المتحدة، تكون اللوائح المتعلقة بتلك المتطلبات وإنفاذها أكثر صرامة، شأنها شأن إنفاذ العقوبات الاقتصادية والتجارية. والبنوك مطالبة باتباع منهج «أعرف عميلك». وقد يكون هيكل الامتثال اللازم مكلفا إلى درجة تضع حدا لربحية المراسلة المصرفية، التي تقدم خدمات منخفضة الهامش على نطاق واسع.

دعونا نتذكر الأيام التي تلت أحداث ١١ سبتمبر، عندما بلغ الأمر بإخضاع حتى الأطفال الرضع إلى التفتيش في المطارات؟ أو كيف أصبح خلع الحذاء ممارسة معتادة في المطارات الأمريكية بعد حادث «مفجر الحذاء»؟ وينطبق نفس الشيء إلى حد كبير على المدفوعات العالمية. فالبنوك مسؤولة عن جميع المعاملات الدولية التي تمر عبر شبكاتها المالية ويتعين عليها «تفتيش» المعاملات مع عملائها من البلدان التي تعتبر محفوفة بالمخاطر، وبالطبع وقف المعاملات المدرجة على «قائمة الممنوعين من السفر جوا». وهنا تصبح المخاطر المحيطة بالسمعة جسيمة، وقد تصل الغرامات إلى مليارات الدولارات. وقد صرح أحد خبراء مكافحة غسل الأموال في بنك أمريكي عالمي لمجلة التمويل والتنمية قائلا «إن الجزاءات والإضرار التي تلحق بالسمعة يمكن أن تكون رهيبة.» والمجموعة الكاملة من الظروف «تهيئ بيئة سامة في الصناعة المالية.»

وبالنسبة للبنوك، فإن الأمر يتعلق ببساطة بتحليل المخاطر مقابل العائدات في جانب واحد من خطوط عملها الكثيرة. ولكنه بالنسبة لواحد من صغار مصدري الزهور في بلد إفريقي غير ساحلي، قد يكون الفرق بين الاستمرار في العمل أو التوقف عنه. وتمثل تحويلات العاملين في الخارج ضحية محتملة أخرى. ورغم أن تكلفة إرسال هذه التحويلات مرتفعة بالفعل بالنسبة للفقراء، فإنها قد ترتفع أكثر إذا انخفض عدد مقدمي هذه الخدمة. وفي هذه الحالة،

**ليس من الصعب رؤية العواقب على البلدان النامية في ظل اقتصاد عالمي شديد التكامل.**

فإن الاتجاه ليس من البنوك العالمية إلى المحلية فقط. وقرر بنك ريبابلك، وهو من أكبر مؤسسات الكاريبي، الانسحاب من الأعمال المتعلقة بتحويل النقود وأغلق حسابات كبار مقدمي الخدمة العالميين مثل وسترن يونيون ومانيغرام. ويقول إيان دي سوزا، المدير التنفيذي بفرع بربادوس لمجلة التمويل والتنمية «لقد كانت هذه الشركات هي المفضلة لمواطني الشتات من بربادوس المقيمين في كندا والولايات المتحدة، وبالتالي قد يكون هناك بعض المتضررين».

ووفقا لقاعدة البيانات العالمية لأسعار التحويلات الصادرة عن البنك الدولي، فإن إرسال ٢٠٠ دولار إلى جامايكا يتكلف ٧,٤٪ من الولايات المتحدة و١٠,١٪ من كندا في المتوسط. ويتكلف إرسال نفس المبلغ من جنوب إفريقيا إلى أنغولا ما يصل إلى ٢٠٪. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه إذا انخفضت تكاليف التحويلات بمقدار ٥ نقاط مئوية في جميع الأرجاء، فإن المتلقين في الاقتصادات النامية سيحصلون على مبلغ إضافي قدره ١٦ مليار دولار كل عام.

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، ظلت المدفوعات العابرة للحدود مستقرة حتى الآن ولم يتأثر

النشاط الاقتصادي إلى حد كبير. غير أن جوانب الهشاشة المالية تفاقمت في عدد محدود من البلدان في ظل تركز تدفقاتها العابرة للحدود عبر عدد أقل من علاقات المراسلة المصرفية أو استمرارها من خلال الترتيبات البديلة. ومن شأن جوانب الهشاشة تلك أن تضعف آفاق النمو والاحتواء المالي على المدى الطويل عن طريق زيادة تكاليف الخدمات المالية والتأثير سلبا على تصنيفات البنوك.

وكان بنك بلين، وهو أكبر بنك في بلين، يعتمد على «بنك أوف أمريكا» بوصفه بنك المراسلة الوحيد الذي يتعامل معه منذ ٣٥ عاما. وفي عام ٢٠١٤، أنهى البنك الأمريكي هذه العلاقة بإرسال إخطار بمهلة ٦٠ يوما. وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية صرح فيليبو ألاريو، نائب المدير التنفيذي وكبير المسؤولين في إدارة المخاطر قائلا «إنهم لم يقدموا لنا أي سبب محدد؛ واكتفوا بالقول إن استراتيجيتهم لم تعد تتماشى مع ممارسة الأعمال معنا».

ويقول ألاريو إن معظم البنوك العالمية «لم تعد تهتم ببلين» ولكي يواصل بنكه العمل عليه أن «يتسم بالابتكار وأن يقوم بقدر هائل من أنشطة بناء الشبكات.» وهو ينفذ أعماله الآن من خلال بنوك صغيرة في بلدان أخرى، بعضهم أصغر من بنكه، ويستعين بمقدمي خدمة مختلفين للخدمات المختلفة. ويقول «إننا نسير الأمور ولكن ليس لدينا حل قوي طويل الأجل». ويعتقد ألاريو أن المشكلة تؤثر على الاقتصاد بأكمله، ويقول إن «حتى معسكرات التدريب العسكري الأمريكية والبريطانية تواجه متاعب في تلقي الأموال».

وتقول ستيفاني وولف، رئيسة القطاع المصرفي المعني بالمؤسسات المالية العالمية والقطاع العام لمجلة التمويل والتنمية إن الأمر بالنسبة لبنك أوف أمريكا يتوقف أساسا على الحجم. وبينما لم تدل بأي تعليقات بشأن حالات محددة، لكنها تقول إن منهج البنك إزاء الرقابة العالمية على المخاطر في مختلف المنتجات والبلاد أدى إلى تركيزه على العملاء ذوي إمكانات النمو الأكبر، وأضافت قائلة: «لن يكون كل عميل مناسبا لنا.» ولا تزال المراسلة المصرفية واحدة من الأعمال الرائدة في الممارسة المصرفية المؤسسية «وهي جذابة جدا من حيث الإيرادات وتنوع الحافظة.» وأضافت قائلة إنه تمت إضافة عملاء جدد، وإن البنك حتى يقدم السيولة بالعملة الصعبة في بلدان كثيرة، وهو أحد المجالات الأكثر مخاطرة في المراسلة المصرفية.

وهناك مزيج من العوامل يجعل من ممارسات تخفيف المخاطر مشكلة معقدة متمثلة في عدم الوضوح أو التعارض في التوقعات التنظيمية، وتكثيف جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضعف مستويات الامتثال في البنوك المراسلة، والبيئة المحفوفة بالمخاطر في بعض البلدان. ولدى البنوك قائمة طويلة من المعايير لتقييم مخاطر المعاملات المالية. والسمعة مهمة جدا. فعلى سبيل المثال، أوضح خبير مكافحة غسل الأموال المقيم في الولايات المتحدة أن أحد البنوك قد يرى أن العميل الكولومبي ينطوي على قدر أكبر من المخاطر من حيث المبدأ عن العميل الشيلي بسبب تاريخ كولومبيا مع عصابات المخدرات.

وتنطوي أعمال معينة على قدر أكبر من المخاطر عن غيرها، مثل كازينوهات القمار. وأوضح «أن الأعمال كثيفة التعامل النقدي تعتبر محفوفة بقدر أكبر من المخاطر مقارنة بالأعمال التي تعتمد بدرجة أكبر على معاملات الدفع الإلكترونية. والأعمال التي تتم بموجب عقود حكومية تنطوي على قدر أكبر من المخاطر مقارنة بتلك التي تتم مع القطاع الخاص. ومخاطر التعامل مع السياسي أكبر من المحامي، ومخاطر المحامي أكبر من مدير الأعمال.» ويثير الأشخاص الذين يطلق عليهم اسم المعرضون لمخاطر سياسية إنذارا بالخطر: وبالتالي يخضع الوزراء، والمشرعون، والمديرون التنفيذيون في الشركات العامة لفحص أكثر تعمقا وتواترا.

وقد عززت معظم البلدان من امتثالها لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بوضع المعايير والممارسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعمل على إنفاذها. ولكن عددا من هذه البلدان لم يمتثل إلا جزئيا فقط. وتكمن المشكلة عادة في التشريعات شديدة التراخي، بسبب الظروف السياسية أحيانا، وفي ضعف التنفيذ. فعندما يشارك كثير من السياسيين وأسرهم في الأعمال التجارية، لن يكون في مصلحتهم الموافقة على القواعد التنظيمية المحلية للأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية. وبالتالي فإن البنك الأجنبي قد يجد صعوبة أكبر في تفحص المعاملات بشكل سليم، مما قد يعرضه لإجراءات الإنفاذ الذي تفرضها الجهات التنظيمية. غير أن البعض قد يرى أن الضغط الدولي ربما يكون السبيل الوحيد لفرض التغيير في هذه الحالات.

## إيجاد طرق بديلة

ماذا يصنع البنك الذي تعرض لممارسات تخفيف المخاطر؟ شأنه في ذلك شأن المسافر العنيد، سيلتمس رحلات طيران وطرقا بديلة. ففي أكثر البلدان تأثرا، وجدت البنوك طرقا لمواصلة العمل. ومن الحلول الممكنة في هذا الشأن ربط المعاملات بمعاملات بنك وسيط لا تزال لديه علاقات المراسلة المصرفية. فنجد أنغولا تواصل تحويل مسار المزيد من معاملاتها عبر جنوب إفريقيا والبرتغال. ولجأت بنوك بليز حتى إلى مقدمي خدمات من تركيا. ويمثل تنويع التعامل بالعملات الأجنبية مسارا آخر ممكنا في حالة نقص إحدى العملات.

## مواصلة تحسين معايير البلدان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل عاملا حيويا لتوفير مستوى الثقة الذي تشترطه البنوك المراسلة.

غير أن الخبراء يحذرون من أنها لم تعد إلا مسألة وقت حتى تبدأ البنوك هذه العمليات مرة أخرى. ومن المرجح أن يسأل البنك العالمي بنكا برتغاليا عن المعاملات الأنغولية المشمولة في الأعمال المحلية. وليس من المستبعد أن يفقد البنك البرتغالي حسابات المراسلة المصرفية في نهاية المطاف.

والأهم من ذلك هو أن البحث عن الحلول قصيرة الأجل يمكن أن يؤدي إلى لجوء الشركات والبنوك إلى خطط غير تقليدية وإلى مقدمي خدمات ذوي سمعة غير جيدة لمواصلة النشاط. وقد يترتب على ذلك عواقب غير مقصودة تتمثل في توجيه المدفوعات نحو القنوات غير الرسمية.

ويتطلب حل هذا المشكلة على نحو قابل للاستمرار طويل الأجل اتخاذ إجراءات على عدة جبهات — تقوم بها مجموعة متنوعة من صناع السياسات في البلدان والمؤسسات الدولية، وكذلك في القطاع الخاص. وبوجه عام، من الضروري أن يعمل البنك الذي يتعرض لممارسات تخفيف المخاطر على تعزيز قدراته على إدارة المخاطر، والإعلان عما يحرزه من تقدم في هذا الشأن، لكي يتمكن من بناء الثقة مع البنوك الدولية. وإن لم يكن تحقيق هذه القدرات ممكنا على مستوى البنك المنفرد، فقد يقتضي الأمر توحيد مسار المعاملات وإلغاء بعض خطوط الأعمال ذات المخاطر العالية حتى يمكن التصدي لمخاوف البنوك المراسلة بشأن إدارة المخاطر. وجاري حاليا تحقيق بعض التقدم في هذا الخصوص بالفعل. فزيادة الوعي بمدى تعقيد المشكلة وخطورتها تمثل خطوة أولى على الطريق الصحيح وهي ليست بالخطوة الصغيرة. ويتذكر السيد ألاريو، المسؤول ببنك بلين، أنه عندما أثار بنكه هذه المسألة لأول مرة مع السلطات الأمريكية والمؤسسات الدولية «كان اللوم يوجه إلينا من جميع الجهات».

وقد تحققت تحسنات كبيرة نتيجة لأنشطة الضغط والإجراءات المشتركة التي مارستها البلدان إلى جانب ازدياد البحوث التي تجريها المؤسسات الدولية. ويمثل توضيح توقعات مختلف الهيئات التنظيمية خطوة مهمة في هذا الصدد. والمبادئ التوجيهية التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية في أغسطس الماضي بهدف تنسيق التوقعات بين العديد من الجهات التنظيمية في الحكومة الأمريكية تمثل معلما رئيسيا في هذا الاتجاه. وتوضح هذه المبادئ التوجيهية أنه لا توجد توقعات بعدم التسامح المطلق وأن هناك غرامات كثيرة فرضت في حالات اشتملت على مخالفات متعمدة.

وتشمل التدابير المقترحة لعلاج المشكلة خفض تكاليف الامتثال من خلال المبادرات القطاعية (بإمكان التكنولوجيا مساعدة البنوك على معرفة عملائهم بشكل أفضل وتوفير قنوات بديلة لإجراء تحويلات العاملين). وتمثل مواصلة تحسين معايير البلدان لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عاملا حيويا لتوفير مستوى الثقة الذي تشترطه البنوك المراسلة.

وتعمل البنوك بنشاط كذلك. فقد أنشأ بنك ستاندرد تشارترد، وهو بنك بريطاني منتشر في آسيا، برنامجا تدريبيا بشأن المراسلة المصرفية لمساعدة عملائه والبنوك المحلية وعملاء عملائه على الامتثال للقواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينفذ هذا البرنامج في ٢٣ بلدا.

وعملت المكسيك أيضا على العديد من الجبهات، وهي من اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية التي تأثرت بفقدان علاقات المراسلة المصرفية. ففي بعض البلدان، تحظر قوانين الخصوصية فروع نفس البنك العالمي من تبادل معلومات عن مدى تقبل العملاء للمخاطر. وقامت المكسيك بتعديل إطارها القانوني لتيسير تبادل المعلومات عبر الحدود. ووضعت نظاما محليا للدفع بالدولار الأمريكي وتستخدم علاقات المراسلة المصرفية للبنك المركزي لتيسير التحويلات.

وفي مجال النقل الجوي، كانت الإجراءات الأمنية الأكثر صرامة تعني عادة تضحيات فردية محدودة مقابل زيادة السلامة العامة. ويمكن القول بالمثل إنه من خلال القضاء على الجرائم المالية تحقق القواعد التنظيمية الدولية الأكثر صرامة نتائج طيبة للعالم أيضا. والمشكلة تكمن في أن هذه القواعد التنظيمية قد تؤثر أيضا على الأشخاص الموثوقين والأعمال المشروعة، وليس فقط على المشبوهين والأنشطة المشبوهة. وقد تعرضت النقود السليمة مؤخرا لصعوبات في السفر، وكذلك الأمر مع الأسوياء من الناس، وهو أمر لا ينبغي أن يحدث. FD

---

**أندرياس أدريانو** مسؤول أول اتصالات في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.